S **الأمم المتحدة**

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/45
18 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
and RUSSIAN

مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨١٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء عدم أحراز تقدم كبير من جانب حكومة جمهورية كرواتيا في الوفاء بالشروط والمهام الأساسية بالنسبة لنقل السلطة التنفيذية إلى جمهورية كرواتيا في أقاليم سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية على النحو الوارد في قراره ١١٢٠ (١٩٩٧) وتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/487).

"وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن من الحكومة الكرواتية أن تمتثل لواجباتها والتزاماتها، وأن تتخذ إجراءات فورية في المجالات التالية: إزالة جميع العقبات الإدارية والقانونية التي تعترض العودة في كلا الاتجاهين لجميع الأشخاص المشردين وتعترض عودة اللاجئين؛ وكفالة الأمن والفرص الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حقوق الملكية، لجميع العائدين؛ واتخاذ تدابير فعالة لمنع مضايقة العائدين؛ وتنفيذ تدابير لإنشاء إدارات حكومية محلية فعالة؛ وكفالة الدفع المنتظم لمستحقات جميع المستفيدين من المعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية، وفتح مكاتب كرواتية للمعاشات التقاعدية في المنطقة، وكفالة المزيد من إعادة الإدماج الاقتصادي؛ وبدء برنامج عام على نطاق البلد يرمي إلى المصالحة الوطنية وكبح الهجمات التي تشنها وسائط الإعلام على الجماعات الإثنية؛ وتنفيذ قانون العفو بشكل كامل وعادل؛ والتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، يلاحظ مجلس الأمن المعلومات التي قدمتها حديثا الحكومة الكرواتية بشأن الخطوات التي تعتزم اتخاذها لتناول بعض هذه المسائل، ويحث الحكومة الكرواتية على تنفيذ هذه الخطوات بدون تأخير.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن الإنجاز الفوري للمهام المحددة أعلاه، فضلا عن امتثال الحكومة الكرواتية لالتزاماتها بموجب الاتفاق الأساسي (S/1995/951)، والاتفاقات المبرمة بين الحكومة الكرواتية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وكذلك رسالة الحكومة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق)، هي أمور من شأنها أن تحدد سرعة التقدم نحو زيادة نقل السلطة التنفيذية للإدارة المدنية إلى الحكومة الكرواتية، فضلا عن الإجراءات الأخرى التي سيتخذها المجلس. ويحث المجلس جميع الأطراف على التعاون تعاونا تاما مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ويتطلع إلى تقرير الأمين العام المقرر تقديمه في موعد لا يتجاوز ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، وفقا للطلب الوارد في قراره ١١٢٠ (١٩٩٧)."
